

انما حيز المعارضة عن النفي اه فلهذا اشارة الى امر اخر  
 يتعلق بتأخير المعارض عن النفي وانما اقتضت مع قطع  
 النظر عن الامر المذكور الذي يتعلق بتعلق النفي على  
 المناقضة فلا يتوهم المناقضة بين كلامي الحق وقوله وانما  
 ما قيل من ان المعارضه اشارة الى الجواب بان المعارضه لا  
 عني بها فلا دخل لها في الترتيب وقوله انه الرهف اه اشارة  
 الى رد الجواب بان دليل عدم العموم انتم لول على خلاف  
 المتيقن فتدبر قوله كانه اشارة في الحاشية الى جميع هذه الوجوه  
 اي المصورة بعمله ولو لم يتم ان الحق ما نقله اه فلهذا قوله وهو  
 مسلك الحق ما نقله اشارة الى الوجه الاول وقوله وانما سنن  
 على المصير تعلق الى الثاني وقوله فيقول اه اشارة الى الثالث  
 والله اعلم **قوله** في ان يجوز ان يحصل ابطال الحصر بحريان  
 المنوع الثلاثة في التنبهات انما يتم اذا كان يجوز ان يجرى  
 على سبيل الحقيقة دون الجاز وهو محو كونها بالعكس  
 فلا يتم الابطال **قوله** ويؤيده ان الرهف اه انه اعتبار الدليل  
 في تفرقات المنوع الثلاثة واخبر في مفهومه انما يدل على جوازها  
 في التنبهات ليس على سبيل الحقيقة دون الجاز والاوجب  
 عدم اخذ الدليل في مفهومه انما حصل في تفرقاتها التنبهات  
 ايضا والورد النفي عليها بعموم الحاشية وقوله وحمل على  
 ما تم اه دفع لما يكاد ان يتوهم من ان على تقدير اخذ الدليل  
 في مفهومه انما يشمل التنبهات ايضا والورد النفي بعموم  
 الحاشية لان مرادهم في الدليل المأخوذ فيها انما هو بالمعنى  
 الجازي دون الحقيقي ووجوه التنبهات فلا يكون تأييد  
 للمعنى **قوله** وهو سلم بالمنوع اه اي وان سلم ان جاز بان  
 فيرا على سبيل الحقيقة دون الجاز والدليل المأخوذ في مفهومه

بالمعنى

بالمعنى الجازي دون الحقيقي وارتكاب الجازي في  
 مقام التوهم لكن جواز المنوع في التنبهات مما لا يجزى  
 كثير نفع فلا فائدة في التنبهات لولا ان المنوع في  
 ما ورد به التي يعملها ايضا اه المنوع اه من هذا نظر ان  
 المشار اليه في قوله فكله لانه المنوع اه وهو كون  
 المنوع الثلاثة مما لا يجزى كثير نفع وعمله وانما يقع هذا  
 الوجود الجازي ولاجل ان المنوع الثلاثة في التنبهات بهذا  
 الوجود الجازي يكون انما لا يجزى كثير نفع اذا وردت من  
 المنوع الثلاثة على التنبهات توفيق ذلك المنوع الواردة  
 عليها بان وردت عليها مما لا يجزى نفع **قوله** اي هذا  
 بان يقال اه اي المنوع كونه بصورته بان يقول **قوله** فكل اي  
 فلاجل ان الظاهر التعلق التعلق اللفظي وانما شامئ الاد  
 ال بقية لا يتصل لانه يتعلق به من الظرف فشر التعلق  
 في الحاشية بالارتباط ولم يبق عاظاه **قوله** ينبغي ان  
 يكون على صفة الخطاب لم يرتبط بقوله اذا قلت بكلام  
**قوله** على صفة الجرحول الغائب بقوله منعه **قوله** فيمنع  
 بان يقال يعني لما عيروه قوله في الصورتين صرت مانعا  
 بصيغة الخطاب ليوجه بين الارتباط المتصور ههنا  
 وتعبير بالغمبة ينبغي ذلك الارتباط لئلا يفهم خطا با  
 وغيبته فالخالفه في هذا القول لا يلائم اعتبار ذلك الات  
**قوله** بيان لوجه الارتباط فكل هذا يكون قوله من امر  
 اه فاكيد القول الظاهر متعلق بقوله في صورته ووجاهة  
 لم يرد مع ان الافادة هي من الاعادة والتأسيس في  
 في التاكيد فالوجه الاول اولى ولا يمكن ان يكون قوله  
 فتدبر اشارة الى هذا **قوله** على عود امور منها ثبوت العلم

Copyrighted by University